

الدراسات الأفريقية وحوض النيل

فصلية دولية علمية محكمة تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي – برلين"

المجلد 1 . العدد الأول . مارس 2018

Regestration No. VR3373 - 6325 B

الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا «الجزائر نموذجا»

د.بخوش صبيحة
أستاذة محاضرة «أ»المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة _ الجزائر

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى تشخيص ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة، وذلك لكونها أصبحت واحدة من التهديدات الجديدة في المنطقة.

تكمن الأهمية العلمية لهذه المداخلة في كونها تتعرض بالتحليل إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية في الجزائر من حيث المسببات والتداعيات وكذا الآليات المتبعة لاحتوائها، وهذا من خلال الاستدلال بالإحصائيات الرسمية الصادرة عن الجهات المعنية بذلك وكذا التحقيقات الميدانية لمختلف وسائل الإعلام الوطنية.

الكلمات الدالة: الهجرة غير الشرعية، التحديات الأمنية، التداعيات الأمنية والسياسية.

Cette modeste intervention a pour objectif le dépistage et l'analyse du phénomène de l'immigration clandestine africaine et ses impacts sur l'Afrique du Nord en général et l'Algérie en particulier، sur la base qu'il fait l'objet de l'une des plus grandes menaces dans la région.

L'importance scientifique de cette contribution réside en sa recherche dans les causes et les impacts à travers la suggestion des dénombrements officiels ainsi que les investigations que la presse nationale a élaboré sur le champ.

تمهيد

ارتبطت التهديدات الأمنية بالتحول في مفهوم الأمن الذي تجاوز المفهوم التقليدي إلى مفاهيم أخرى ذات بعد اقتصادي واجتماعي وقيمي ونفسي، هذا التوسع هو ميزة التهديدات في منطقة الساحل التي لم يعد ميكانيزمها الأساسي الهاجس الأمني وإنما توسعت إلى أشكال أخرى أيضا بعضها مرتبط بالجريمة المنظمة وانتشار السلاح والآخر بالهجرة غير الشرعية، هذه التهديدات المختلفة التي تعرفها منطقة الساحل تأثرت بعوامل داخلية وخارجية وأثرت بدورها في دول الجوار وتعدتها إلى كل منطقة المغرب العربي التي أصبحت مركزا لانعكاسات الأحداث وتطوراتها في الساحل الإفريقي[1].

وباعتبارها كذلك، فقد برزت الهجرة غير الشرعية كمصطلح بقوة في العقود الأخيرة وأخذ وضعا متميزا في وسائل الإعلام وفي نقاشات راسمي السياسة العامة في دول العالم بل أنها أضحت إحدى القضايا القليلة التي أجبرت دول العالم المتقدمة للتعامل مع الدول النامية بوصفها لاعبا أساسيا له دوره الرئيسي في الحد منها[2].

تنبع خطورة الظاهرة من كونها قضية ذات أبعاد متعددة وأثارها متصلة مباشرة ليس فقط بالأمن الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للدول المستقبلة أو المصدرة لها بل كذلك على دول العبور، وهي الدول التي تقع بحكم موقعها الجغرافي في الطرق الرئيسية للهجرة العالمية، وتشكل منطقة شمال إفريقيا من أقصى شرقها إلى أقصى غربها واحدة منها باعتبارها أداة ربط بين أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء.

دول العبور هذه (شمال إفريقيا) كثيرا ما تحولت وبحكم الأمر الواقع إلى مناطق استقرار للمهاجرين السريين العابرين في الأصل، وبالتالي أصبحت دولا مستقبلة للهجرة الأمر الذي نجم عنه الكثير من الانعكاسات السلبية وهذا في غياب رؤية واستراتيجية محكمة محلية كانت أو إقليمية لتطويق الظاهرة واحتواءها.

1 – عمر فرحاتي، "اثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة الرهانات والتحديات. يومي 27 و28 فيفري 2013، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة

2 – احمد إسماعيل، "قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب". في: المجلة الالكترونية قراءات افريقية، 7 أكتوبر 2012، على الموقع الالكتروني: www.qiraatafrican.com /systeme /brouser، تاريخ المراجعة: 5 سبتمبر 2013

وعليه تحاول هذه الورقة الكشف عن تداعيات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على منطقة شمال إفريقيا وسبل مكافحتها، وذلك من خلال تحليل النقاط الآتية:

- دوافع الهجرة الإفريقية غير الشرعية.
- تداعياتها على منطقة شمال إفريقيا.
- الجهود المختلفة لاحتواء الظاهرة.

أولا : حول المفهوم والدوافع

الهجرة غير الشرعية في معناها العام هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية، والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة. وقد تكون في أساسها قانونية وتتحول فيها بعد إلى غير شرعية، وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية، وتتضمن في مضمونها الهجرة السرية، والتي تعني الاجتياز غير القانوني للحدود دخولا أو خروجا من التراب الوطني للدولة.

وتعرفها المنظمة الدولية للهجرة على أنها «حركة أفراد تنتهك قواعد دول المصدر والعبور والاتجاه، فمن ناحية الدول المتجه إليها الدخول غير شرعي يعني الإقامة أو التوظيف في بلد لا يملك فيه المهاجر الوثائق القانونية التي يتطلبها الدخول لهذا البلد، ما يعني أن الفرد عبر حدودا دولية دون جواز أو وثيقة سفر صحيحة أو عدم امتثاله للمتطلبات الإدارية للخروج من بلده»، أما الاتحاد الأوروبي فيستخدم مصطلح الهجرة غير الشرعية التي مفادها في السياسة العامة الأوروبية للهجرة غير الشرعية «الدخول والبقاء غير الشرعي في الدول الأعضاء»، ما تعتبره المفوضية الأوروبية «ظاهرة متنوعة تشتمل على جنسيات دول مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون دون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد»[1].

وعليه فالهجرة السرية هي خرق للحدود والتسلل إلى دول أخرى وذلك بأن يقوم المهاجر غير الشرعي بضرب عرض الحائط لكل القوانين والتشريعات المعمول بها لذلك يطلق عليها تسمية

1 – عادل زقاع، سميرة سليمان. "دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في امننة قضيتي التغير المناخي والهجرة غير الشرعية". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الأول، جويليه 2011، ص 91

الهجرة الاضطرارية حيث يضطر الفرد أو الجماعات إلى النزوح من مناطقهم الأصلية إلى مناطق أخرى وذلك بحكم العديد من المتغيرات.[1]

وظاهرة الهجرة السرية باتت ظاهرة عالمية موجودة في كل الدول متقدمة كانت أم نامية، وتفاقمت بشكل ملفت في فترة ما بعد الحرب الباردة، إذ أصبحت تصنف في المرتبة الثالثة تبعا لخطورتها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة، كما نجد وأن الاستراتيجية الأوروبية للأمن قد لخصت التهديدات الجديدة التي أصبحت تواجه الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في كل من الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصراعات الإقليمية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية[2].

- **الدوافع**

هناك الكثير من العوامل تضافرت فيما بينها وأدت إلى انتشار وتزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية بوتيرة جد متسارعة، وان كان المجال هنا لا يسمح بالتعرض إليها كلها فإننا سنركز على أهمها والمتمثلة في:

سياسية: تعد الحروب والنزاعات الداخلية الناجمة عن الصراعات العرقية أو العقائدية (الفرار من الحروب الأهلية في بلد المنشأ نتيجة الاضطهاد الديني، الترهيب،القمع،الإبادة الجماعية) والمخاطر التي يتعرض لها المدنيون أثناء الحروب أحد المسببات الرئيسية لهجرة الأشخاص إلى أماكن آمنة[3]، كما أن طبيعة الأنظمة السياسية المبنية على الانتماء العرقي في الدول الجنوبية كمالي والنيجر ورواندا والكونغو والتي نجم عنها صراعات سياسية أدت إلى معارضة مسلحة، أضف إلى ذلك انتقال بعض الدول الإفريقية من أنظمة دكتاتورية إلى أنظمة شبه ديمقراطية خلق نزاعات وحروب قبلية، إضافة إلى أسباب أخرى نذكر منها:

- انهيار الاتحاد السوفياتي وفقدان بعض الدول إلى دعمها السياسي.
- الانتشار الواسع للأسلحة الخفيفة.
- النزاعات الدينية والقبلية العرقية.
- غياب قوانين صارمة للحد من الهجرة غير الشرعية[4].

1 – كركوش، فتيحة. "الهجرة غير الشرعية في الجزائر، دراسة تحليلية اجتماعية نفسية"، في: مجلة دراسات تربوية ونفسية، العدد 04، جوان 2010، ص 44

2 – عادل زقاع، سميرة سليمان، المرجع السابق، ص 95

3 – فريجة، لدمية. إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة_ الهجرة غير الشرعية أنموذجا_،(ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2010، ص 64

٤ – الدهيمي، مرجع سابق الذكر، ص 5

اقتصادية: كثيرا ما يذهب الباحثون إلى ربط ظاهرة الهجرة بمختلف أنواعها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والتي عادة ما يطلق عليها بالعوامل الكلاسيكية لكونها العامل الأصلي لظهور الهجرة، ويتميز العامل الاقتصادي بقدرته على التأثير في قرار الهجرة من عدمه، وتشير الإحصائيات المسجلة سنة 2005 إلى أن عدد المهاجرين عبر العالم بلغ 191 مليون شخص، يتوزعون على أوروبا بنسبة 34 ٪، أمريكا الشمالية 23 ٪، أسيا 28 ٪، إفريقيا 9 ٪، أمريكا اللاتينية والكاريبي 3 ٪، نيوزلندا واستراليا 3 ٪[1].

فهذه النسب تعكس بشكل جيد الدافع الاقتصادي للهجرة، إذ يلاحظ وأن ما يقارب 60 ٪ استقروا في المجتمعات الأكثر تقدما، كما أن الثقل النسبي للعامل الاقتصادي يحدد من جهته نوعية الهجرة كهجرة دائمة أو مؤقتة، فعندما يكون الدافع الاقتصادي هو الفاعل المحرك للهجرة فإن النسبة الغالبة من المهاجرين تستقر في بلاد المهجر، سواء أكانت هجرة شرعية أو غير شرعية[2].

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن هناك ما لا يقل عن 200 مليون مهاجر في العالم وأن هذا العدد مرشح للارتفاع اعتبارا لوجود بيئة طاردة تشجع على الهجرة مع التزايد الحاد في الفوارق في الدخل بين الدول، وكمثال على ذلك فقد كان الفرق قبل عشرين سنة بين معدل الدخل الإفريقي والأمريكي 1 إلى 22، أما الآن فقد ارتفع ليبلغ 1 إلى 70 [3].

وتظل فجوة التنمية التي تحرص الدول الغنية على وجودها بينها وبين الدول الفقيرة، لخدمة مصالح اقتصادية وسياسية لها، من أهم الأسباب التي تدفع بأرتال المهاجرين المغامرين نحو الدول الغربية، للتمتع بخيراتها التي جلبها الغرب في الأصل من أرضهم، كما تظل الصراعات والنزاعات والحروب من أهم أسباب الهجرة، وهي صراعات وحروب تمارس الاستخبارات الغربية دورًا كبيرًا في تأجيجها في إفريقيا من أجل بسط النفوذ السياسي، أو إيجاد سوق للسلاح، وأحيانًا بسبب نظريات اقتصادية متطرفة ومتخلفة ترى في النمو الديموغرافي في إفريقيا والعالم الثالث مهددًا من مهددات توازن الموارد في الأرض، ومن ثم يجب الحدّ من هذا التنامي وفقًا لمعادلة أخرى، تحققها الحروب والأمراض والكوارث[4].

1 ـ رضوان، سمير. "هجرة العمالة في القرن الحادي والعشرين"، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، جويليه 2006. ص 47.

2 – ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني. (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة)، 2012. ص 55

3 – زين العابدين احمد، "تحديات الهجرة غير الشرعية في إفريقيا"، الأهرام المسائي، العدد 8152، 22 أوت 2013، على الموقع الالكتروني: www.massai.ahram.org.eg تاريخ المراجعة أول سبتمبر 2013

٤ – احمد اسماعيل، مرجع سابق

ثانيا: تشخيص الظاهرة

إن الجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي (شاسعة حدودها، مع النيجر 1300 كلم، مالي 1280كلم، ليبيا 1250، المغرب 1523كلم، تونس 955كلم، الصحراء الغربية143كلم، موريتانيا 520 كلم و1200 كلم سواحل) أصبحت نقطة عبور ووجهة لأفواج من الأفارقة وأصبحت تحتضن أعدادا من المهاجرين يتسللون عبر الحدود مستعملين طرق ووسائل متعددة حيث وجدت هذه الأفواج مجالا لتحركها ومرورها بولايات الجنوب الكبير وكذا بعض المناطق الغربية وأصبحت تشكل خطرا محدقا على الأمن بصفة عامة[1]، غير أنه ومنذ بداية سنة 2000 برز عاملان كان لهما وقعا كبيرا في تحول الجزائر من بلد عبور إلى بلد إقامة طويلة المدى أو دائمة للآلاف من المهاجرين في حالة إقامة غير شرعية في المدن والأرياف[2].

العامل الأول ويتمثل في الغلق المرحلي للحدود الأوروبية لبلدان الاتحاد الأوروبي في وجه الهجرة تحت إشراف الوكالة الأوروبية للحدود الخارجية frontex.

ولعل مضمون السياسة الأوروبية للهجرة هو أبرز مثال لهذه العوائق حيث تهدف إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية وهي:

_ تنظيم حركة دخول وخروج وإقامة المهاجرين حسب الحاجة للهجرة.

_ تنظيم عملية استقبال اللاجئين والعمل على إقامة نظام أوروبي موحد للجوء.

_ التعاون في مجال محاربة الهجرة السرية والإقامة غير الشرعية لرعايا الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

أما العامل الثاني فيتمثل في التنمية المسجلة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي حرك وتيرة النشاط على مستويات عدة ابتداء من سنة 2000 والذي جعل من الجزائر بلدا مانحا للعمل وجالبا لليد العاملة للمهاجرين غير الشرعيين الذين يشتغلون في شركات بطرق غير شرعية في مختلف المشاريع كالفلاحة والبناء والأشغال العمومية وحتى الأشغال المنزلية عند بعض الأشخاص[3].

١ – كركوش فتيحة، مرجع سابق الذكر، ص 45

٢ – الدهيمي، مرجع سابق الذكر، ص 14

٣ – نفسه، ص 15

وبالتالي فالجزائر بحدودها البرية الممتدة على 7000 كلم والبحرية 1200 والواقعة بين 7 دول وبمساحة تقدر بـ 2.283.000 كم^2، والتي عانت في البداية من هجرة غير شرعية عابرة تعاني الآن من هجرة غير شرعية باقية وعليه فقد تحولت من بلد للعبور إلى موطن للاستقرار ووجهة للهجرة كالبلدان الأوروبية، وليس معنى هذا أن

العبور قد انقطع تماما وإنما قل كثيرا ويبقى متنوع دائما، وهذا ما يجعل من الظاهرة مشكلة كبرى للجزائر، والحالات الأكثر تكرارا للدخول غير الشرعي للأراضي الجزائرية توجد على الحدود مع مالي والنيجر في الصحراء حيث يشهد هذا الإقليم تحركات للسكان مرتبطة باقتصاد الطوارق والرحل والتنقل حر تقريبا في إطار تنظيم اقتصاد المقايضة المعروف في هذه المنطقة.

في تحقيق أجرته اللجنة الدولية للتضامن مع الشعوب على المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر والذي شمل عينة تقدر بـ 2000مهاجر، ثبت وأن ٪40 منهم يعتبر الجزائر المقصد النهائي، و40 ٪ الأخرى ترى فيها مجرد مكان للعبور إلى أوروبا، ويمثل العدد المتبقي مواقف متنوعة[1].

إن الوقوف عند التداعيات المختلفة لظاهرة الهجرة غير الشرعية على منطقة شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة يتطلب منا القيام بعملية تشريح وتشخيص للظاهرة، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال استنطاق الأرقام المتوفرة بشأن القضية موضوع الدراسة.

تشير الإحصائيات بشأن الهجرة غير الشرعية في منطقة المغرب العربي إلى أرقام مذهلة، ففي سنة 1999 بلغ عدد الأفارقة الذين حاولوا الانتقال عبر موانئ تونس إلى 17000 وارتفع إلى 50000 سنة 2000 و100000 في 2001، أما في الجزائر فقد وصل العدد سنة 2006 إلى 100000 ونفسه لموريتانيا والى حدود المليون في ليبيا[2].

1 – ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني. (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة)، 2012. ص 76

2 – فريجة، لدمية. إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة_ الهجرة غير الشرعية أنموذجا_، ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية) 2010. ص

الجدول رقم 1

إحصائيات الهجرة غير الشرعية من سنة 2001 إلى غاية السداسي الأول 2006

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع
القضايا	682	874	1005	1219	1410	816	6006
الذكور	3591	3850	4609	5944	6519	3399	27912
الاناث	682	268	261	273	117	82	1683
المجموع	4273	4118	4870	6217	6636	3481	29595

المصدر: قيادة الدرك الوطني، الشراقة، الجزائر، نقلا عن ساعد رشيد، مرجع سابق الذكر، ص 77

الجدول رقم 2

النسبة المئوية للإناث ضمن المهاجرين غير الشرعيين ما بين 2001 و2006

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
٪	18.99	06.99	05.66	04.59	01.79	02.41

المصدر: اعد من طرفنا بناء على معطيات الجدول أعلاه.

الجدول رقم 3

الأجانب الموقوفين في إطار الهجرة غير الشرعية مع المتابعة القضائية ما بين 2002 و2006

	2001	2002	2003	2004	2005	س1 2006
أطلق سراحه	162	342	434	450	316	150
أودع السجن	1854	1117	1200	1217	1539	843
الطرد	2257	2659	3236	4550	4781	2488
المجموع	4273	4118	4870	6217	6636	3481

المصدر: قيادة الدرك الوطني، الشراقة، الجزائر، نقلا عن ساعد رشيد، مرجع سابق الذكر، ص 78

الجدول رقم 4

المهاجرون غير الشرعيين المبعدين من الجزائر ما بين 2007_2010

السنوات	الإجمالي	الهجرة السرية	إقامة غ شرعية	عبور غ شرعي	أخرى
2007	11107	10782	263	37	25
2008	7324	6816	421	30	57
2009	11086	10349	660	39	38
2010	5232	4855	345	19	13
المجموع	34749	32802	1689	125	133

المصدر: أعد من طرفنا استنادا إلى معطيات واردة بجريدة المساء 30 ماي 2010، الخبر أول أوت 2010

وكان للازمة الليبية سنة 2011 تأثيرا بالغا على توجهات الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر حيث أفادت مصادر أمنية من ولاية تمنراست إلى أن الهجرة السرية من الدول الإفريقية ارتفعت بشكل مفاجئ منذ شهر افريل 2011 أي بعد شهرين من اندلاع الحرب في ليبيا، وتوقعت التقديرات أن يعود الجنوب الجزائري إلى مستويات الهجرة السرية التي سجلت في الفترة ما بين 1999 و2004 قبل تشديد إجراءات الأمن في سبتة ومليلية القريبتين من المغرب والتابعتين للملكة الاسبانية، باستقبال ما بين 40 ألف و60 ألف مهاجر سري كل سنة. وهذا بعد أن كانت قد انخفضت منذ العام 2007 لكنها عادت للارتفاع منذ شهر افريل 2011 حيث ارتفع عدد المهاجرين السريين الموقوفين في ولايتي تمنراست وغرداية بنسبة 50 ٪ في شهر افريل مقارنة بشهر فيفري من نفس السنة، وبلغ عدد الموقوفين بين شهري افريل وسبتمبر 2011 بالولايتين فقط 1640 مهاجر ينتمون لـ 13 جنسية مختلف، وأشارت التقديرات إلى أن 90 ٪ من المهاجرين السريين الموقوفين في الجنوب تتراوح أعمارهم بين 19 و25 سنة[1]، كما توقعت قوات حرس الحدود استقبال وفود مضاعفة لما اعتادت عليه من المهاجرين في السنوات الماضية بالنظر إلى المتغيرات الأمنية والاقتصادية لبعض دول الجوار كمالي التي تنخرها الصراعات وليبيا التي عرف سوق العمل بها انغلاقا كبيرا بسبب تبعات الأزمة الأمنية التي مرت بها عقب الإطاحة بالرئيس القذافي وهو ما تفسره الأرقام المسجلة حيث أشار المصدر الأمني إلى

١ - يومية الخبر، 9 نوفمبر 2011

أن 30 ٪ من المهاجرين الموقوفين سبق أن أقاموا في ليبيا ثم عادوا إلى دولهم الأصلية ومنها تسللوا إلى الجزائر بحثا عن عمل وهم من جنسيات غينيا، غانا، بوركينا فاسو، مالي، النيجر، البنين، الكامرون، التشاد، سيراليون، السينغال، كوت ديفوار، إلى جانب سوريا والبنغلاداش[1].

إذا وعلى الرغم من كل الاحتياطات التي اتبعت ومنها تنظيم الهجرة في المغرب (2003) ووضع الجزائر لإجراءات صارمة وتونس وليبيا نفس الشيء والدخول في اتفاقيات تعاون مع أوروبا إلا أنها لم تحقق الأهداف المنتظرة وأصبحت عامل سلبي اثر على استقرار المجتمعات المغاربية.

ثالثا: التداعيات

استنادا للإحصائيات المذكورة أعلاه يلاحظ التطور المتزايد والمذهل للهجرة السرية والذي نجم عنه تداعيات وانعكاسات سلبية كبيرة على الجزائر، ولا يتوقف الأمر عند الاقتصاد بل يتجاوزه إلى الحياة الاجتماعية والثقافية أيضا، وإذا كانت الآثار الاقتصادية السلبية للهجرة غير الشرعية تظهر سريعا، فإن الآثار الاجتماعية والثقافية تتأخر في الظهور لكنها تتعزز يوما بعد آخر بشكل قد يصعب معه السيطرة عليها لاحقا، وهو ما يحتم على الجزائر مضاعفة إجراءات مكافحة هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد أمن الفرد والجماعة أكثر مما تهدد أمن الدولة، فالبديهي أن نشاطا بشريا يتصادم مع سياسات دول قائمة ويعبر حدودا بشكل غير طبيعي ولا منظم لا بد أن تكون له أثارا كبيرة في مختلف الجوانب من اقتصادية إلى أمنية إلى اجتماعية، ويمكن التعرض لهذه التداعيات من خلال المستويات الآتية:

المستوى الأمني: الحضور المستمر للمهاجرين يعتبر منبع تهديد فهو مرتبط بعصابات التهريب وأشكال مختلفة من الجريمة المنظمة (الاغتصاب، السرقة، القتل، الاعتداءات، ترويج المخدرات، تزوير الوثائق) هذا ما يشكل إحساسا باللاأمن، كما يسهل للتنظيمات الإجرامية والعصابات المعادية بالتوغل إلى داخل البلاد أو العكس (إفلات الإرهابيين، وتنامي الصراعات القبلية والطائفية بين المهاجرين خاصة الأفارقة منهم، (فمثلا وقع سنة 1999 نزاع ديني بين المسلمين والمسيحيين في واد «واردفو» بمغنية بالغرب الجزائري، خلف وفاة شخص والعشرات من الجرحى.

_ **تواطؤ بين الإرهابيين والمهربين**: إذ نسجت علاقة وطيدة بين الإرهابيين والشبكات المتخصصة في إدخال المهاجرين غير الشرعيين، فقد أثبتت التحقيقات الأمنية المختلفة بأن هناك علاقة مصلحة بينهما تتمثل في تبادل المعلومات حول تحركات قوات الآمن واستفادة الإرهابيين من قسط من ربح المهربين، وهذا لما تدره من ربح سريع وتدعيم الجماعات الإرهابية بالأسلحة.

1 – الخبر 9 نوفمبر 2011، والمحور اليومي 24 افريل 2013

في شهر افريل 2008 انفردت جريدة الشروق اليومي بنشر ملخص لدراسة أمنية قامت بها خلية الاتصال التابعة لقيادة الدرك الوطني مفادها أن الهجرة غير الشرعية تشكل إحدى أولويات قيادة الدرك بعدما تحولت إلى نشاط إجرامي على علاقة بشبكات إجرامية أخرى، كما أشارت ذات الدراسة وهذا بناء على التقارير المتحصل عليها على سعي الجماعات الإرهابية إلى استغلال الأوضاع الصعبة التي يعاني منها كثير من المهاجرين لتجنيدهم في صفوفها لتنفيذ أعمال إجرامية، وحرصت الدراسة على التأكيد أن الهجرة السرية تشكل مصدر قلق لانعكاساتها مما يتعين مواجهتها بالتنسيق والتعاون مع كافة الدول ودعم التعاون في مجال تبادل المعلومات[1].

ونتيجة للمستجدات التي عرفتها المنطقة خلال السنتين الأخيرتين أمر الرئيس بوتفليقة بتشكيل خلية تفكير للتصدي لتنامي ظاهرة الهجرة السرية وتسلل المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود الجنوبية، هدفها معالجة ملفات أزيد من 20 ألف لاجئ ومهاجر سري منتشرين بالجنوب وبعض ولايات الشمال، وأعدت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالتنسيق مع المديرية العامة للأمن الوطني وقيادة الدرك الوطني بولايات الجنوب خصوصا تمنراست، ورقلة، بشار، مخططا استراتيجيا يسعى لمعالجة التدفق المنتظر لأعداد غفيرة من المهاجرين السريين كما تم تشكيل وحدات أمن متخصصة في الهجرة السرية بالولايات الحدودية [2].

ما يؤكد على الانعكاسات الأمنية هو ما قامت به وزارة الدفاع الوطني حيث راجعت رفقة وزارة الداخلية خريطة انتشار أفرادها على الشريط الحدودي بعد أن التهبت بسبب التداعيات الأمنية التي خلفتها الحرب في ليبيا والتمرد في شمال مالي وخطر الإرهابيين القادم من تونس فضلا عن خطر شبكات الجريمة المنظمة وانتشار تجارة السلاح بشكل غير مسبوق وتحول الجزائر إلى منطقة عبور لشبكات الهجرة السرية باتجاه أوروبا[3]. كما سارعت قيادة الدرك الوطني إلى بناء 43 مركزا متقدما جديدا وبناء 67 برج مراقبة جديدة على طول الشريط الحدودي لتفعيل المراقبة الدائمة إضافة إلى نشر نقاط ملاحظة أرضية بين المراكز المتقدمة كدعم إضافي خصوصا في الممرات المحتمل أن يسلكها المهربون والمهاجرون غير الشرعيين[4].

وإجمالا يمكن حصر المخاطر الأمنية التي تشكلها هذه الظاهرة على الدول المغاربية عامة والجزائر

1 – الشروق اليومي 22 افريل 2008
٢ –المحور اليومي،24 افريل 2013
٣ – الشروق اليومي، 15 ماي 2013
٤ – نفسه

خاصة في عمليات التهريب (مخدرات، سجائر، كحول، بنزين، مواد غذائية) التي يقوم بها المهاجرون غير الشرعيين سواء أثناء رحلتهم نحو القارة الأوروبية أو عند سعيهم للاستقرار في الدول المغاربية بعد فشل محاولتهم الوصول إلى الضفة الشمالية. بالإضافة إلى مخاطر انتقال الأمراض والأوبئة والتأثير على التركيبة السكانية للبلدان المغاربية خاصة في الجنوب وإثارة مشاكل حدودية فيما بين الدول[1].

وحسب ما جاء في عرض للعميد الأول للشرطة بوحنة محمد في مداخلة ألقيت بمديرية امن ولاية بومرداس فإن «من أبرز الأنشطة اللاشرعية التي أصبحت تساهم كثيرا في تمويل الجماعات الإرهابية هو الاتجار بالأشخاص والأطفال والأعضاء البشرية وتزوير العملة وتهريب الأسلحة والذخيرة والمتفجرات وشبكات الهجرة غير الشرعية[2].

المستوى الاجتماعي: الإخلال بالتوازن الديمغرافي خاصة في ولايات الجنوب مهددة بذلك مواطني المنطقة، كما أن تعدد الجنسيات (أكثر من 34 جنسية في مناطق معينة كتمنراست واليزي ومغنية، نتج عنه الانتشار الواسع لممارسة الدعارة والمساس بقيم وأخلاق المجتمع إضافة إلى ظواهر التشرد والتسول والبناءات القصديرية الفوضوية إنشاء «قيطوهات من الصفيح» خاصة بالمهاجرين السريين[3].

أضف إلى كل هذا انتقال الأوبئة والأمراض الفتاكة سريعة الانتشار كالسيدا، الملاريا، فأصبح تنقل المهاجرين غير الشرعيين يشكل تهديدا فعليا للمناطق التي يقيمون بها كولاية تمنراست التي تعرف أعلى نسبة للمصابين بداء السيدا على المستوى الوطني، وعلى الرغم من عدم توفر أرقام دقيقة حول عدد الأشخاص المصابين به إلا أن لجنة الأمم المتحدة لمكافحة السيدا قدرت أن هذا المرض الخبيث ينتشر في الجزائر على محور وهران تمنراست حيث تمثل هذه الأخيرة حسب تقديرات الأمم المتحدة أعلى المستويات في عدد المصابين بالمرض الخطير[4].

يضاف إلى كل هذا آفات أخرى، كتفشي ظاهرة الرشوة وهي الطريقة التي يحاول بها المهاجرون السريين الحصول على الوثائق الإدارية اللازمة للبقاء في الجزائر.

- رواج استهلاك المخدرات والمتاجرة بها.

١ - فريجة لدمية، مرجع سابق الذكر، ص ص 85_86

٢ - الحوار 21 ديسمبر 2008

٣ - نفسه

٤ - ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات. (رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة)، 2010. ص 109

– ظهور أقليات ذات نزعة دينية «مسيحية» في الجنوب الكبير خاصة مدينة تمنراست[1].

وللوقوف على حقيقة الانعكاسات الاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية نستدل بنتائج التحقيق الميداني الذي قامت بها يومية الجزائر نيوز حيث جاء في عددها الصادرة بتاريخ 5 فبراير 2011 ما يعكس خطورة الظاهرة لما يترتب عنها من آفات اجتماعية.

جاء في الدراسة أن ولاية تمنراست أصبحت خلال السنوات الأخيرة تلقب بـ ((العاصمة الإفريقية)) كونها من أكبر ولايات الجنوب الجزائري استقطابا للمهاجرين غير الشرعيين النازحين من مختلف البلدان الإفريقية بحثا عن معيشة أفضل وهروبا من الفقر والحروب الأهلية، ونتج عن ذلك تزايد خطير لعمليات التهريب بكل أنواعها لاسيما الأسلحة، المخدرات والأطفال، فضلا عن تزايد حالات مرض السيدا، ما دفع مصالح أمن الجنوب إلى اتخاذ إجراءات أمنية مشددة للحد منها، لكن المهاجرين غير الشرعيين استحدثوا تقنيات جديدة للتمويه علييها كشراء بطاقات هوية سكان تمنراست المتوفين ليتحولوا بذلك إلى جزائريين بالوثائق.

اذا فبعدما كانت في السابق همزة وصل للمهاجرين الأفارقة، حيث يستخدمونها كمنطقة عبور للالتحاق بالمناطق الشمالية للاستقرار فيها، والبعض منهم يغامرون في الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية، فقد سجلت ولاية تمنراست خلال السنوات الأخيرة تواجد أعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين مستقرين فيها، البعض منهم يملكون جنسيات مزدوجة بعد عقد مع جزائريات وجزائريين، والبعض الآخر يجد حيلا وفنيات للحصول على بطاقات هوية جزائرية، وكشفت الدراسة عن تجاوزات خطيرة يمارسها المهاجرون غير الشرعيين في تزوير بطاقات الهوية بتورط من بعض سكان تمنراست، وكذا عن وجود شبكات ذائعة الصيت تهرّب الأسلحة والمخدرات والمتاجرة بالأطفال. فقد وقفت على وجود ظاهرة خطيرة وجد رائجة في تمنراست، تتمثل في عدم إبلاغ بعض سكان تمنراست عن موتاهم من الجنسين ومن كل الأعمار وعدم تسجيلهم في سجلات الوفيات على مستوى مختلف بلديات الولاية، قصد بيعها للمهاجرين الأفارقة بمبالغ تقدر بالملايين.

وأشارت الدراسة إلى أن مصدرا طبي في تمنراست أكد على تزايد عدد حالات الإصابة بمرض السيدا منذ 2009، لكن الظواهر الخطيرة التي يصعب إيجاد حلول لها هي توسع نشاط شبكات التهريب في الصحراء الجزائرية، حيث أكد بعض المهاجرين غير الشرعيين المستجوبين إلى أن بعض المهاجرين لا يدخلون إلى تمنراست قصد العيش، بل بهدف إنشاء عصابات وشبكات للتهريب وكذا

١ – ساعد رشيد، مرجع سابق الذكر، ص 92

للتعرف على الطرق الصحراوية التي لا تتوفر على الأمن، وأكدوا أن تمنراست تتوفر على أكثر من 15 شبكة تهريب ينشط فيها مهاجرون غير شرعيين وبعض سكان المنطقة ومهمتهم هي تهريب الوقود إلى مالي والنيجر وبيعه بأثمان مرتفعة. وفي هذا الصدد كشفوا أن هناك مستودعات سرية في تمنراست يتم إخفاء الوقود فيها ويتم تهريبه على شكل كميات متقطعة وفي فترات متفرقة، وأكد بعض العارفين بخبايا التهريب أن بعض هذه الشبكات تغير نشاطها وتتعامل مع الشبكات الكبرى المختصة في التهريب وتتاجر بالأسلحة التي تنقل من المناطق الجنوبية الإفريقية نحو الجزائر، كما كشف أحد الناشطين سابقا في إحدى الشبكات أن بعض هذه الشبكات تعقد صفقات مع ‹‹تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي›› وتعمل معها في تهريب الأسلحة والمخدرات، وكشف أن هؤلاء يستخدمون الطرق الفرعية في الصحراء التي تغيب فيها المراقبة الأمنية، وأضاف أن عملية نقل البضائع المتمثلة في أسلحة ووقود ومخدرات تكون في فترات الليل وعلى متن سيارات رباعية الدفع على غرار مركبة تويوتا ‹‹ستايشن›› وتويوتا ‹‹روند كرويزر›› و››رانج روافيل›› و››رانج روفيل››

أكد أحد العارفين بخبايا التهريب بتمنراست أن الهجرة غير الشرعية خلفت عواقب وخيمة في تمنراست وغيرها من ولايات الجنوب الجزائري، حيث كشف أنه تم تسجيل حالات عديدة وخطيرة في تجارة المخدرات وتزوير بطاقات الهوية، والتي يقف وراءها بحسبه ماليون ونيجيريون وموريتانيون وغينيون وكذا تسجيل تورط مصريين وصينيين، كما أكد أنه تم تسجيل حتى المتاجرة بالأطفال الأفارقة، حيث ينقلون على الشريط الحدودي من مالي والنيجر وموريتانيا إلى غاية المناطق الصحراوية الجزائرية، وبعدها تتكفل شبكة مختصة بتحويلهم إلى المغرب وأوروبا وخصوصا آسيا، لكن اعترف أن لا أحد يعرف طريقة عمل هذه الشبكة إلا العاملين فيها، مشيرا إلى أنها تعمل بحذر شديد وتملك في صفوفها عناصر إرهابية من السود يعرفون جيدا الطبيعة الجغرافية. هذا، وقد أكد مصدر أمني هذه المعلومة، مشيرا إلى أن مصالح الدرك بتمنراست كثيرا ما توقف عصابات أفارقة تنقل أطفالا صغارا بأعداد تصل إلى 10 أطفال وتتكفل نساء بنقلهم محاولة للتمويه أنهم أولادهن، وكشف أن مصالح الدرك توصلت إلى التأكد من أن هؤلاء ليسوا أولادهن بإجراء تحاليل الحمض النووي، وبعد التوقيف، كشف أن هناك بعض النساء اعترفن بوجود شبكات مختصة ومجهولة تتاجر بالأطفال نحو أوروبا وآسيا، لكن في سرية تامة. هذا، وقد أكد ذات المصدر الأمني أن ولاية تمنراست تحتوي على أكثر من 45 جنسية، وأن العديد من المهاجرين الأفارقة أصبحوا يملكون جنسيات مزدوجة بعدما نتج اختلاط بينهم بعقد علاقات زواج بين الطرفين، وبحسبه ساعد على ذلك العادات والتقاليد المتشابهة التي يشتهر بها سكان الطوارق، أضف إلى ذلك اللغة التي تجعلهم يشعرون أنهم من جنس واحد.

_المستوى الاقتصادي: إن الأعداد الهائلة من المهاجرين السريين المتواجدين في المناطق الحدودية والمدن الكبرى أحدث اضطرابات في التنمية الاقتصادية حيث أصبحوا يشكلون يد عاملة رخيصة تتطور وتنمي سوق العمل غير الشرعي مما يخلق وضعية اقتصادية صعبة لليد العاملة المحلية وهذا ما ولد مظاهر العنصرية. ومن جهة أخرى طور المهاجرون السريين طرق الاحتيال والتزوير للوثائق والأوراق المالية وتوزيعها في الأسواق وانتشار السوق السوداء اثر سلبا على الاقتصاد الوطني إضافة إلى صعوبة تطبيق البرامج الاقتصادية بصفة فعالة في المناطق التي يقيم بها هؤلاء المهاجرين.

وان كانت الجزائر قد خصصت سنة 2013 ميزانية جد معتبرة لوزارة الدفاع الوطني والمديرية العامة للأمن والدرك لتأمين حدودها، فإن الهجرة السرية ما زالت نشكل تحديا امنيا حيث رصدت لها سنة 2013 ميزانية تقدر بـ 100 مليون دولار للتكفل بالأفارقة إلى غاية 2014 وتخصص لتغطية ميزانية وحدات أمن متخصصة في الهجرة السرية بالولايات الحدودية وإيواء المهاجرين ومن ثم ترحيلهم لبلدانهم الأصلية[1].

المستوى السياسي: أصبحت قضية الهجرة غير الشرعية تثير الخلاف بين دول المنطقة، إذ أنه ورغم تقارب بل تطابق السياسات الوطنية يغيب التنسيق المغاربي، فيما تستفحل الاتهامات المتبادلة بعدم محاربة الهجرة السرية الإفريقية بجدية واتهام كل دولة الأخرى بتسويق المهاجرين السريين الذين يدخلون ترابها نحو أراضي جيرانها.[2] وهكذا نجد كم من مرة يقوم المغرب برمي العشرات من الأفارقة على حدوده مع الجزائر متهما إياها بعدم قدرتها على تحمل مسؤولية إبعاد هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين ومتحججا في كل مرة بأن هؤلاء يأتون من الحدود الجزائرية، رغم أن التحريات أثبتت وأنهم يأتون من الجنوب عبر الأراضي الصحراوية المحتلة قادمين إليها من موريتانيا.

حول الاحتواء

سعيا منها لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي راحت تتعاظم يوما بعد أخر عملت الجزائر على تبني استراتيجية ذات أبعاد سياسية أمنية وقانونية واقتصادية[3].

١ – المحور اليومي 24 افريل 2013 و4 سبتمبر 2013

٢ – عبد النور بن عنتر، "تهديدات غير وجودية.. الارتهان المغاربي لصراعات ما دون الحرب". في: تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، **ملحق مجلة السياسة الدولية**، العدد 191، جانفي 2013، ص 25

٣ – التفاصيل حول هذه الاستراتيجية، يراجع: ساعد رشيد، مرجع سابق الذكر، ص ص 92-99

يتمحور البعد الأمني السياسي حول ثلاث نقاط رئيسية وهي:

ـ معرفة التدفقات من خلال النشرات التي تعدها مصالح الأمن بصورة منتظمة خاصة بتحركات الأجانب على التراب الوطني.

ـ السيطرة على التدفقات من خلال السجن والطرد والحكم المتسامح وهذا لدوافع إنسانية.

ـ التعاون حيث تولي اهتماما كبيرا للتعاون الإقليمي والاورو متوسطي لتحقيق نتائج ملموسة على ارض الواقع.

البعد القانوني: ويتجلى من خلال تبني قانون 11_08 المؤرخ في 21 جويليه 2008

البعد الاقتصادي: من خلال إجراءات الدعم المقدمة إلى الشباب لوضع حد للبطالة.

مما لا شك فيه أن العامل الاقتصادي له دور فعال في حل مختلف المشاكل التي تعاني منها المنطقة فالإجراءات التي يجب على الجزائر اتخاذها من الناحية الاقتصادية تنطلق في البداية من تنمية الجنوب الجزائري الكبير بإقامة المشاريع الكبرى والهياكل القاعدية كالمطارات والطرق وتشجيع السياحة وهذا كبديل واستجابة لظاهرة التهريب والجريمة التي اضطرت بعض السكان لممارستها بفعل الظروف المزرية وحالة العزلة التي يعيشها هؤلاء في المناطق داخل الجزائر1.

يذكر أن الجزائر كانت قد دقت ناقوس الخطر حول ظاهرة الهجرة السرية ودعت المجتمع الدولي إلى مواجهتها ومكافحتها والتصدي إلى تبعاتها الوخيمة والتي منها انتشار الجريمة في المجتمع منها النصب والاحتيال وتزوير العملات والمتاجرة بالممنوعات، وهو الأمر الذي تعاني منه الجزائر وتقف عليه وحدات الأمن بمختلف أسلاكها يضاف إليه الثقل المالي الذي تتكبده الخزينة الجزائرية جراء التكفل بإقامة هؤلاء المهاجرين في ظروف حسنة إلى حين ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية والتكفل بتكاليف نقلهم[2].

خاتمة:

ظاهرة الهجرة السرية ليست مسألة ظرفية بل باتت مكونا هيكليا مازالت الآليات المستخدمة لحد الساعة غير قادرة على تدبيره بشكل يحد من أثاره وانعكاساته سواء على دول المنبع أو العبور أو المستقبلة.

١ – ظريف شاكر، مرجع سابق الذكر، ص 172

٢ – المساء 30 مارس 2010)

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تحوّلت إلى مشكلة دولية، وحرب مفتوحة بين المهاجرين المغامرين ومافيا التهريب من جهة، وبين أوروبا وحلفائها من الدول الإفريقية التي يقدم منها المهاجرون، أو يمرون عبر أراضيها، أصبح من الواضح أنها أكبر حجمًا من أن تواجهها ترسانة أمنية، أو حتى حزمة قوانين واتفاقيات، فالمافيا التي تعمل في الخفاء لها دائمًا القدرة على اختراق النُّظُم والدوائر الرسمية، إن الأمر يحتاج إلى نوع من التعامل الإيجابي، الذي يتناول جذور المشكلة، ويسعى إلى إنهاء أسبابها، فهي قضية ذات ارتباطات متعددة، أخلاقية في المقام الأول، ثم تنموية، وإستراتيجية، وتتطلب تعديلاً في النموذج الأخلاقي الذي يسود العالم في ظل هيمنة الرؤية الغربية الرأسمالية المتوحشة.

قائمة المراجع

_ بوصيلة، محمد عبد الغفور. الهجرة وتأثيرها على العلاقات الاورو-مغاربية 1990_2011. (مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3)، 2012

_ ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني. (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة)، 2012.

_ ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات. (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة)، 2010.

_ فريجة، لدمية. استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة_ الهجرة غير الشرعية نموذجا_، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية) 2010.

_ بن عنتر، عبد النور. «تهديدات غير وجودية.. الارتهان المغاربي لصراعات ما دون الحرب». في: تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد 191، جانفي 2013.

_ رضوان، سمير. «هجرة العمالة في القرن الحادي والعشرين»، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، جويليه 2006.

_ زقاع عادل، سليمان سميرة، «دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في أمننه قضيتي التغير المناخي والهجرة غير الشرعية». المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الأول، جويليه 2011.

_ زياني صالح، آمال حجيج، «الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري: التهديدات، السياقات والآفاق». المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الأول، جويلية 2011.

_ غربي محمد، «التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط- الجزائر أنموذجا»، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 8، 2012.

_ مباركية، منير. «نحو سياسة عامة جزائرية فعالة في مجال الهجرة»، في: المجلة الجزائرية للسياسات العامة، الصادرة عن مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، العدد 1، سبتمبر 2011.

_ كركوش، فتيحة. «الهجرة غير الشرعية في الجزائر، دراسة تحليلية اجتماعية نفسية»، في: مجلة دراسات تربوية ونفسية، العدد 04، جوان 2010.

_ محمد، رمضان. الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي. دراسة ميدانية . على الموقع الالكتروني: https / /sites.google.com /site/

_ احمد إسماعيل، قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب، في المجلة الالكترونية قراءات افريقية، 7 أكتوبر 2012، على الموقع الالكتروني: www.qiraatafrican.com /systeme /brouser

_ الدهيمي، الاخضر عمر. الهجرة السرية في الجزائر، ورقة مقدمة إلى الندوة العلمية حول «التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية»، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 8 فبراير 2010، على الموقع الالكتروني: www /nauss.edu.sa /Ar /colleges and centers

_ مصطفى عبد العزيز، مرسي. تأثير الهجرة غير الشرعية على صورة المغترب العربي. ورقة مقدمة لندوة المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي، جامعة الدول العربية إدارة المغتربين العرب، افريل 2007،

_ فرحاتي، عمر. أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي، ورقة مقدمة في «الملتقى الدولي حول التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة الرهانات والتحديات». يومي 27 و28 فيفري 2013 كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، على الموقع الالكتروني: www.bouhania.com

_ المساء 30 مارس 2010)

_ المحور اليومي 24 افريل 2013 و4 سبتمبر 2013

_ الشروق اليومي، 15 ماي 2013

_ الشروق اليومي 22 افريل 2008

_ يومية الخبر 9 نوفمبر 2011

_ الفجر 2 جوان 2009

_ الحوار 21 فيفري 2008